



الأزهر الشريف
مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات
التجارية الإسلامية



و
المعهد العالمي للفكر الإسلامي

١٤٠١ - ١٤٠٢

أبحاث ندوة

إسهام الفكر الإسلامي في الإقتصاد المعاصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

هذا استعراض لما استطعنا الاطلاع عليه من الكتابات المعاصرة في موضوع التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامى ، وهو يغطى نحو ٤٠ بحثا في الموضوع بين مقال وكتاب باللغتين العربية والإنجليزية .

ولقد قمنا في هذا الاستعراض بعرض أهم الأفكار الواردة في الأبحاث المذكورة مستخدمين في ذلك أسلوبا يقوم على تقسيم الاستعراض إلى أبواب متعددة تغطى في مجملها الهيكل الأساسى للموضوع ثم أوردنا في النهاية المعلومات البيليوغرافية عن الأبحاث التى تم استعراضها بترقيم تسلسلى . ونشير في المتن عند الاقتباس إلى هذه الأرقام ثم إلى أرقام الصفحات فى الأبحاث المذكورة . ولقد حرصنا على الإشارة إلى أسماء المؤلفين عند كل اقتباس ، إلا فيما نرى أنه موقف يتفق عليه أكثر الكتاب . ونشير إلى الكتاب بأسمائهم الأخيرة إلا ما تشابه منها وقد أئحنا إلى ذلك فى القائمة البيليوغرافية . وقد سمحنا لأنفسنا باستبعاد الألقاب العلمية رغبة فى الاختصار مع حفظ تلك الألقاب لأصحابها بكل إجلال واحترام .

ولقد حرصنا على توخى الدقة بقدر ما نستطيع ولأجل ذلك فقد رأينا إرجاء ملاحظتنا الخاصة واختصارها فى نهاية الاستعراض .

وجودة أى استعراض تعتمد إلى حد كبير على جودة ما يجرى استعراضه ويندر أن يكون الاستعراض أفضل من محتويات الأبحاث التى يستعرضها ولكن حسبنا أن يقدم هذا المقال صورة أمينة وصادقة عن أحد فروع المعرفة الاقتصادية الإسلامية ، ونسأل العلى القدير أن يجعل فيه نفعا وفائدة .

أ - مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام

تتميز التنمية الاقتصادية في الإسلام في نظر أكثر الكتاب بالشمولية فهي لا تقتصر على المتغيرات الاقتصادية فحسب ، بل - كما يرى خورشيد - والأدبية والاجتماعية للجماعة الإسلامية (٥٥/١) ، كما تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية (١٢٥/٢٠) . ويرى نقوى أنها تتعلق أيضا بمفهوم العدالة في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وغير الأجيال وبإلغاء الربا وفرض الزكاة (١٢١/٣٥) ، ويضيف آخرون صفاء العقيدة وصدق الإيمان (١٢/٣) ويختلف المفهوم الإسلامى اختلافا جوهريا عن المفهوم الرأسمالى والاشتراكى للتنمية الاقتصادية إذ يعتمد - في نظر خورشيد - على أسس فلسفية متعلقة بالتوحيد والربوبية والاستخلاف (٥٥/١) . أما الفاسى فيعزو هذا الاختلاف إلى أن النمط الرأسمالى يستبيح الربا والاشتراكى يقتضى التخلي عن الدين (٢٩/٢٢) .

ويرى بعض الكتاب - مثل يوسف - أن ما يجرى عليه العرف في تعريف التنمية الاقتصادية ليس ملائما للمجتمع الإسلامى (٢٢١/٣٠) . ويعزو عبد المنان عدم الملاءمة إلى كون مشكلة الندرة ليست أساسا للتنمية كما هو الحال في المجتمعات غير المسلمة بل أساسها الترتيب الوارد في القرآن والسنة (٢٧١/١٧) .

والتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامى تعنى - بالنسبة ليوسف - تحقيق « الحياة الطيبة » التى أشارت إليها الآية الكريمة ﴿ ومن يعمل صالحا من ذكر أو أنثى فلنحيينه حياة طيبة ﴾ (٢٢١/٣٠) .

ويحاول أكثر الكتاب تلمس المفهوم الإسلامى للتنمية الاقتصادية من خلال مدلولات آيات قرآنية معينة تتردد كثيرا في الكتابات المعاصرة في الموضوع . مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ هو الذى أنشأكم فى الأرض واستعمركم فيها ﴾ (هود/٦١) ، فيها معنيان يتعلقان بالتنمية ؛ الأول في قول الجصاص (أحكام القرآن للجصاص ج ٣) إن في هذه الآية دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية ، والثانى في قول القرطبي: (الجامع لأحكام القرآن ج ٩) إن فيها طلبا للعمارة والطلب المطلق من الله تعالى يكون على الوجوب . وبما أن أكثر الكتاب - بل ربما كلهم - يرى مفهوم العمارة مرادفا لمفهوم التنمية الاقتصادية فقد استنتجوا أن الإسلام قد سبق إلى مفهوم التنمية وقال بوجوبها (٨٥/١١) ، (٣١/١٠) ، (٢٢/٢٦) ، (٣٤/٨) . وقوله تعالى: ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ... الآية ﴾ (الأنفال/٦٠) . فيها دعوة إلى الجهاد ولا يكون الجهاد فعلا إلا إذا دعمه اقتصاد قوى وذلك لن يتأتى إلا عن طريق التنمية الاقتصادية (٨٩/١١) ، فوجوب الجهاد فهم منه الدعوة إلى التنمية الاقتصادية .

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ (الملك/ ١٥) تتضمن وجوب الإنفاق وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب لذلك فالكسب واجب بالتبعية والكسب في نظر بعض الكتاب هو كناية عن الإنتاج ومن ثم التنمية الاقتصادية (٨٩/١١) ، (٤٣/٨) . وكل آية فيها إشارة إلى الكسب أو السعى أو الإنفاق أو الضرب في الأرض ، وكلها نشاطات اقتصادية مهمة ، يفهم منها الكتاب في التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي الإشارة إلى التنمية . وضمن هذا المنهج فإن التنمية الاقتصادية مفهوم عام لا يمكن تحديده كعملية قابلة للقياس . ولعل هذا الاتجاه نابع من حرص أكثر الكتاب على التأكيد على سبق دين الإسلام إلى كل ما فيه خير للبشر ، وهذا حسن ، لكنه تمحس في غير محله .

ومع أن هذا هو الغالب على الكتابات المعاصرة نجد بعضهم يحاول الاقتراب من مفهوم محدد للتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي وربط ذلك المفهوم بالأدبيات المعاصرة في الموضوع . يقول يسرى: «إن الإسلام لا يرفض أى مفهوم موضوعي للتنمية الاقتصادية طالما أنه لا يتعارض مع المبادئ الأساسية له» (٥/٣) ويضيف دنيا «أن المفهوم الإسلامي والوضعي للتنمية الاقتصادية لا يختلفان عدا أن الأول يتضمن إخلاص العبادة لله عز وجل» (٨٧/١١) . أما غفر فيشير إلى أن التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي مرتبطة بتنمية الإنتاج وتنمية ثروة المجتمع (١٢٥/٢٠) وبلاستخدام الأمل للموارد الاقتصادية بالنسبة لخورشيد (٥٦/١) وبتوفير حد الكفاية والقضاء على الفقر بالنسبة لعجوه (٧/١٨) ولا يتردد قحف في القول: بأن التنمية الاقتصادية في الإسلام تستهدف تحقيق التقدم المادى لكنه تقدم - كما يقول - غير محاييد القيم (٢٣/٣٢) .

ورغم أهمية تحديد المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية إلا أن ذلك لا يكتب اهتماما كبيرا من قبل الكتاب ويفضل أكثرهم توضيح ذلك ضمن السياق .

ب - أهداف التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي

من المعروف أن المفهوم الوضعي للتنمية الاقتصادية يشير إلى نوعين رئيسيين من الأهداف المحتملة لعلمية التنمية الاقتصادية الأولى تتعلق بتحسين مستوى الدخل الفردى الحقيقى والثانى يتعلق بتحسين مستوى العدالة في توزيع الدخل . وتنضوى أكثر الأهداف التى يتحدث عنها الكتاب المسلمون تحت هذين النوعين الرئيسيين . لكن بعضهم يقدم أهدافا جديدة يرى باختصاص المجتمع الإسلامى بها . يذكر قحف أن على التنمية الاقتصادية أن تخلق المناخ المناسب لسيادة القيم الإسلامية

في مجتمع يتمتع بالرغد المادي (٢٤/٣٢) فالتنمية الاقتصادية المنضبطة إسلامياً يجب أن تزيد من تمسك المسلمين بدينهم . ويربط الروي بين التنمية والفروض الشرعية فيرى أن عليها أن تحقق من الرفاه بالقدر الذي يكفي لوفاء الفرد بالتزاماته إزاء دينه (٣١/١٣) أما يوسف فيرى أنها يجب أن تنقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله إلى الوضع الذي يرضاه (٢٢١/٣٨) .

ومن الأهداف التي تتردد كثيراً في الكتابات المعاصرة ضرورة أن تحقق التنمية الاقتصادية حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع المسلم . وتجسد فكرة حد الكفاية أصولها في كتابات أبو عبيد والسرخسي والماوردي وربما دل على معناها بعض الأحاديث النبوية المتعلقة بالزكاة (٣٨١/٢٨) والأرجح أن الفنجري هو أكثر من ربط في كتاباته بين مفهوم حد الكفاية والتنمية الاقتصادية (١٠٠/٢٣) ، (٨١/٢٤) . ولقد أدى إشراف الفنجري على عدد من الرسائل العلمية (مثل رقم ١١ ورقم ٢٨) إلى إعطاء هذا المفهوم اهتماماً واضحاً من قبل بعض الكتاب . ويشير أكثر من قال بأهمية هذا الهدف إلى ضرورة التفريق بين حد الكفاية وحد الكفاف لأن الإسلام يوجب توفير حد الكفاية بعكس أنظمة اقتصادية أخرى تكتفي بحد الكفاف . على أن تعريف حد الكفاية كهدف لعملية التنمية الاقتصادية أمر مختلف فيه إذ يرى بعضهم أنه مجرد القضاء على الفقر (٧/١٨) يرى آخرون أنه يشمل جميع ما يلزم « للحياة السعيدة » بما في ذلك توفير الحلي للمرأة والكتب لمن يهوى القراءة وأسباب الزواج لشباب الأمة ... إلخ (٣٨٥/٢٨) . ويضيف منصور أنها تتضمن كل وسائل بناء « المؤمن القوى » (٥٦/٢٧) ويرفض آخرون كلا الحدين (الكفاف والكفاية) مبيناً أن هدف التنمية تحقيق أقصى قدر من الرفاه لجميع أفراد الأمة (٣١/١٣) . وهذه المجموعة من الكتاب تنطلق في تحليلها للتنمية الاقتصادية أنها - أي التنمية - في المجتمع الإسلامي حل لمشكلة الفقر .

وبشكل عام فإن تحقيق العدالة في توزيع الدخل والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتنمية القدرة الإنتاجية والموارد البشرية للمجتمع جميعها - في نظر كتابنا - من الأهداف المقبولة إسلامياً . ويضيف قحف ضرورة أن تقرب التنمية الاقتصادية بين مستويات المعيشة عبر المناطق الجغرافية (٢٦/٣٢) أما نقوى فيرى ضرورة أخذ الأجيال القادمة في الاعتبار (١٢١/٣٣) عند استخدام الموارد المتاحة .

ويضيف خورشيد تحقيق اللامركزية كهدف للتنمية (٥٩/١) ويرى صديقي أن على التنمية الاقتصادية أن تحقق التوازن البيئي وتحسن المستوى الحضاري للحياة (١/٣٦) .

ويرى أكثر من كاتب أن الحد من التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي للمجتمع المسلم أهداف رئيسية للتنمية من المنظور الإسلامي (٥٩/١) ، (٢٦/٣٢) ، (٤٩/٢٧) .

ويناقش بعض الكتاب احتمال التضارب بين الأهداف المتعلقة بتحقيق أعلى معدل من النمو الاقتصادي وتلك المتعلقة بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل . يقول نقوى إن عدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل أمر مرفوض إسلامياً حتى لو أدى إلى تحقيق معدل أعلى من النمو الاقتصادي فإذا كان

الخيار بين عدالة التوزيع ومعدل النمو محتوما فإن معدلا أقل للنمو مع قدر أكبر من العدالة أمر مفضل إسلاميا (١٢١/٣٣) . أما منصور فإنه يعتقد أن فكرة التعارض بين عدالة التوزيع ومعدل النمو أمر موهم وإنه لا تتوافر حتى يومنا هذا دراسات لإثبات صحة هذه المقولة (٥٩/٢٧) .

ج - حكم التنمية الاقتصادية

ينطلق كتابنا في محاولتهم استنباط حكم التنمية الاقتصادية من فرضية أنها أمر حميد فيه مصلحة الجماعة المسلمين ولذلك لابد أن يكون الدين الإسلامي قد حث عليها وربما يكون الاضطلاع بها واجبا على الحكومة الإسلامية . ولعل ذلك معتمد على حقيقة أن المقصد الأسمى للشرعية الإسلامية هو جلب المصالح ودرء المفاسد وفي التنمية كما يرون جلب لمصلحة ودرء لمفسدة .

ولذلك نجد تلك الفئة من الكتب التي عاجلت هذا الموضوع تحاول أن تستنبط من الأحكام ما تدلل به على ذلك الوجوب . فيرى دنيا أن التنمية الاقتصادية « فرض مقدس » وأنها « فريضة إسلامية لا عمل اختياري » . أما الدليل على ذلك فهو اشتغال كثير من الآيات والأحاديث على أوامر إلهية لها اتصال مباشر بالتنمية أو معتمدة عليها مثل المشي في مناكب الأرض والابتغاء من فضل الله والإنفاق والجهاد في سبيل الله وطلب الكسب ... إلخ (٨٨/١١) . أما بحيث فإنه يرى أن حكمها الوجوب لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وقد أوجب الإسلام أموراً كثيرة لا تتم إلا بتحقيق التنمية (٤٣/٨) . ويحاول بعض الكتاب استنباط الدليل الشرعي على التنمية الاقتصادية من خلال مصادر التشريع الإسلامية المعروفة . فنجد الجندی على سبيل المثال يصل إلى استنتاج مفاده أن الكتاب والسنة والإجماع والقياس والعرف ومذهب الصحابي جميعها تدل على أن الإسلام يحث على التنمية ويدعو إليها (٥٩/١٠ - ٨٣) ، فذم الفقر هو ذم للتخلف ومن ثم دعوة لتحقيق التنمية ، والحث على الزراعة أو الصناعة أو التجارة يشكل - في رأيه - حث على تحقيق التنمية ... إلخ . أما عفر فإنه يعالج الموضوع من خلال مقاصد الشريعة الخمسة وهي حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والعرض والمال ويرى أنها تساهم في تحقيق هذه المقاصد وأنها حق للمجتمع على أفرادها (١٢٦/٢٠ ، ١٣٤) .

ومن الواضح أن أكثر الكتاب يحاول إعطاء فكرة التنمية أقوى صفة إلزامية من منطلق الدين باستخدام ألفاظ عاطفية قوية أو « بلى أعناق » العبارات أحيانا حتى تدل على مثل تلك الصفة . كثيرا ما يتردد في الكتابات المعاصرة القول إن التنمية الاقتصادية هي جزء من الجهاد في سبيل الله . وهي ربما تكون كذلك إذا أريد بها وجه الله عز وجل لكن الاستدلال على هذا القول بالآية الكريمة

﴿ وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقربوا ما تيسر منه ... ﴾ كما فعل المصري (٢٢/٢٦) أمر تنقصه ، في رأينا ، الدقة العلمية .

د - قياس التنمية الاقتصادية

يركز المنهج التقليدي في التنمية الاقتصادية على معدل تزايد الدخل الفردي الحقيقي كمقياس للتنمية الاقتصادية وهو ما يشار إليه غالبا بمعدل النمو الاقتصادي . أما الاتجاهات الحديثة فإنها تعطي أهمية خاصة لمؤشرات أخرى مثل معدل العدالة في توزيع الدخل أو النجاح في معالجة مشكلات محددة مثل القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل ... إلخ .

ويميل أكثر الكتاب في التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي إلى رفض معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي كمقياس مقبول للتنمية . يقول خورشيد « علينا أن نهجر استخدام كل نماذج النمو الإجمالية المبسطة التي تهتم بالتركيز على تحقيق الحد الأقصى من معدل النمو على أنه المؤشر الوحيد للتنمية » (٦٠/١) . ويضيف العوضي « إن التنمية المقصودة إسلاميا هي أكبر من مجرد زيادة دخل الفرد في المتوسط » (١٦٢/٢١) أما دنيا فإنه يرفض مقياس دخل الفرد في المتوسط ويقترح ما أسماه المقياس الإسلامي وهو الوضع الحقيقي لكل فرد في المجتمع في صورته الحقيقية المتمثلة في السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها (٩٨/١١) على أنه لو يوضح الفرق بين هذا المقياس ومعدل الدخل الفردي الحقيقي كما يستخدم في أدبيات التنمية الاقتصادية .

أما عفر فإنه يقترح مقياساً لطيفاً هو مدى الالتزام بالإسلام كعقيدة وشرعية . ويمكن في ذلك استخدام مؤشرات معينة مثل مدى الأخذ بالأصول والمبادئ الدستورية في نظام الدولة ومدى إقامة المؤسسات الإسلامية ونشر الدعوة وتوفير المساجد وأجهزة البر وجهاز الحسبة وما إلى ذلك (٣٢/٢٠) . ويرفض بعضهم أي مقياس يكون الهدف منه مقارنة المجتمعات الإسلامية بغير الإسلامية إذ يقول يسري: لا يصح للمجتمعات الإسلامية إذا كانت جادة في طريقة التقدم الاقتصادي أن تشغل نفسها بمقارنة درجة التقدم الاقتصادي لديها بدرجة التقدم الاقتصادي في المجتمعات غير الإسلامية ، فلكل قانون مختلف . إن تخلف البلدان الإسلامية من باب التأديب الإلهي وراجع إلى بعدها عن طريق الصواب (١٢/٣) . على أنه لا يعطينا مقياساً للمقارنة بين المجتمعات الإسلامية ذاتها .

ه - ظاهرة التخلف الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية

أما أن جميع البلدان الإسلامية تعاني من التخلف الاقتصادي في الوقت الحاضر فهذا ما لا خلاف حوله . والمظهر الأساسي لهذا التخلف - كما يقول خورشيد - أن معظم تلك البلدان قد أخفقت في أن تكون لها آلية نمو ذاتية نابعة من داخلها (٤٦/١ ، ٤٧) . وهذه مقولة تتردد كثيرا في الكتابات المعاصرة . يقول رجب : لقد نتج التخلف من تمزق النظام الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية بسبب الهيمنة الأجنبية الطويلة . ولقد أدى شلل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى عجزها عن الوفاء بمحاجات الناس وإحداث تطور حقيقي (٥١٩/٣٥) . فالاستعمار في نظره سبب حدوث عملية التخلف الاقتصادي . وهذا ما يراه القاسي أيضا حيث يرجع عملية التخلف إلى ربط الاستعمار اقتصاديات العالم الإسلامي باقتصاده وإعادة تنظيمها لتكون متممة له وترتبط به ارتباطا التابع بالمتبوع (١٦/٢٢) فكانه بذلك يتبنى تفسير مدرسة التبعية لظاهرة التخلف الاقتصادي .

لقد حرص الاستعمار على عدم السماح للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أن تلعب دورا في إحداث عملية نمو ذات جذور محلية بل لقد حرص أن تحدث التنمية الاقتصادية على يد أنواع عديدة من المؤسسات الغربية على التنظيمات الاجتماعية والمفروضة عليها من الخارج (٥١٩/٣٥) . ولقد اتحد العالم المسيحي ضد الدولة العثمانية حينما أرادت أن تستخدم أسلوبا إسلاميا في بناء سكة حديد الحجاز ، وذلك يجعله وقفا للعالم الإسلامي كله ، ولم يسمح بقيام ثورة صناعية مستقلة في العالم الإسلامي ولا حتى على أساس الرأسمالية الربوية المنافسة للإسلام (٢٠/٢٢) .

أما الكتاب الغربيون فإنهم يرجعون أسباب تخلف المجتمعات الإسلامية إلى عوامل محلية تتعلق بالقيم والمبادئ المنظمة للسلوك والمعتمدة على الدين الإسلامي . وأكثر المقولات ترددا في ذلك تلك التي قال بها ماكس وير وهي أن الإيمان بالقضاء والقدر يعوق تحقق التنمية الاقتصادية في مجتمعات الإسلام . يقول باركنسون : إن تخلف الملايو يعود إلى إصرارهم الذي لا ينثنى على الوقوف في وجه التغير وإلى معتقداتهم الإسلامية التي تجعل نظرهم إلى الحياة معتمدة على الإيمان بالقضاء والقدر (٤٠/٣٤) . ومثل تلك دراسة بويك المشهورة حول المجتمع الأندونيسي .

على أن ربط ظاهرة التخلف بالقيم والمعتقدات ليس أمرا مقتصرا على الكتاب الغربيين . إذ يرى عفر أن سبب التخلف هو انحراف قيم ومعتقدات المجتمع الإسلامي اليوم وضعف بنيانه الاجتماعي ولو أن المجتمعات صححت معتقداتها والتزمت بالقيم السليمة لأعطاهم الله بركات السماء والأرض على شكل ثروات مائية ومعدينية وأرضية ومنتجات ودخول مباركة (٢١/٢٠ ، ٢٢) . ويضيف دنيا أن سبب التخلف هو الإعراض عن تعاليم وأوامر الله ، فالأرض هي الأرض والموارد هي الموارد

والإنسان هو الإنسان لكن سبب التخلف هو زوال القيم الصالحة التي يريد الله أن تسود فترتقى الحياة وتتقدم (٤٢/١٢) . وشيبه بذلك رأى يسرى حيث يعتقد أن التخلف الاقتصادي تأديب من الله عز وجل للمجتمعات الإسلامية لابتعادها عن طريق الصواب (١٢/٣) . وربما يكون مالك بن نبي أول من حاول أن يقدم تفسيراً خاصاً لوضع التخلف الاقتصادي في مجتمعات الإسلام حيث أرجعه إلى عوامل نفسية وإلى انعدام الوعي وفشل الثقافة والإطار الاجتماعي في تحفيز حركة النمو (٣٤/٢٨) .

و - دور الخوافز والقيم الإسلامية في التنمية

إن الإنسان هو العنصر الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية . ولذلك فإن للخوافز والدوافع والقيم التي تحرك الأفراد دوراً أساسياً في نجاح تلك العملية . ولقد تناول هذا الموضوع دراسات كثيرة معروفة في أدبيات التنمية الاقتصادية كتلك التي تناول العلاقة بين القيم الدينية البروتستانتية والنمو الاقتصادي في أوروبا أو تلك التي تعالج دور الروح التنظيمية والرغبة الجامحة لتعظيم الربح والقدرة على ركوب المخاطر في دفع حركة النمو الاقتصادي في المجتمعات المتقدمة .

ويعتقد أكثر كتابنا أن القيم التي يرى الإسلام أبنائه عليها ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية . ولعل أول من أشار إلى هذه النقطة بصورة علمية منظمة مالك بن نبي في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد الذي ركز فيه على دور الإنسان في المجتمع المسلم كلبنة أولى لعملية التنمية . ويحاول عدد من الكتاب المعاصرين أن يستعرض القيم الإسلامية التي تساعد على تحقق التنمية . يقول يوسف : يتضمن الإسلام قيماً كثيرة تمهد للتنمية وتحققها وتحفظ سياجها مثل المحافظة على الوقت والمال وقيمة العمل ولزوم الجماعة وزيادة الإنتاج وضبط الاستهلاك وموقف الإسلام من العلم (٢٥٥/٢٨ - ٢٦٩) . والإسلام - في نظر دنيا - يقدم العقيدة والنظام السياسي والاجتماعي والأنماط الثقافية الصالحة للتنمية (١٢٣/١١) . أما عبد المنان فإنه يعتقد أن الإسلام بذاته عنصر من عناصر التنمية لأنه يساهم في تكيف السلوك الإنساني بشكل ملائم لها (٢٧٦/١٧) . أما يسرى فإنه يشير إلى نقطة مختلفة ، فالإسلام - في رأيه - يعطي المسلم دفعة قوية لعملية التنمية لأن المسلم يعمل لا بهدف الحصول على الدخل بل في سبيل الله تعالى ولذلك فلن تتأثر مثابرته في عمله بالدخل الذي يحصل عليه لأنه سوف يرضى بما قسم الله من الرزق وسوف يحسن في عمله فيرتقى بذلك مستوى الأداء والكفاءة (٣٢/٣) .

والمعروف أن عددا من الكتاب الغربيين قد حاول في الماضي الترويج لفكرة أن القيم الإسلامية تشكل معوقا يحول دون انطلاق عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية . فنجد أوستردي يقول: إن الإسلام غير قادر على خلق فئة المنظمين الذين تحدث عنهم شومبتر لأن الإسلام يعنى الاستسلام لله ولذلك فإن هناك عوائق تحول دون نمو الشخصية الفردية بحرية مطلقة . وإذا أضيف إلى ذلك إيمان المسلم بالقضاء والقدر فإن ضغطا - في رأيه - اجتماعيا سيتكون ويحول دون التنمية الاقتصادية (٣٨/٧ - ٣٩) . أما مستكلف فإنه يفهم الآية الكريمة ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ بأنها قضاء على حرية الاختيار وانعدام حرية الاختيار معوق أساسي يحول دون تحقيق التنمية (٣٨/٧٧ - ٨٢) . ولقد تصدى اثنان من الكتاب للرد على مثل تلك الادعاءات . فالقاسى يرجع بضاعة الأوربيين برمتها إليهم فيقول إن التعاليم الإسلامية هي التي كونت الانطلاقة في ميدان التنمية الاقتصادية وأن اتصال أوروبا بالمسلمين في وقت انطلاقهم الكبرى هو الذى أفادهم في التحرر من هيمنة الكنيسة واحتكاراتها الربوية ومن مقاومة الإقطاع حليف الكنيسة ، الأمر الذى سمح بإدراك قيمة العمل والمغامرة في سبيل الكسب وخرج بها إلى الثورة الصناعية (١٤/٢٢)^(١) .

أما رجب فيعتقد أن الإسلام الذى يتحدث عنه أولئك الكتاب يختلف عن دين الإسلام الذى نفهمه ونعتقد به كمسلمين . فالإيمان بالقضاء والقدر أدعى إلى تشجيع الفرد على العمل والحركة لأنه سوف يجعل قبول ما سوف يحدث أكثر سهولة على ذلك الفرد ولا يخفى ما لذلك من فوائد سيكولوجية . أما الاستسلام لله فهو لا يقضى على الحرية الفردية لأنه منتهى تلك الحرية حيث يحرر الفرد من الخضوع لأي سلطة غاشمة دينية أو سياسية أو اجتماعية ويؤدى إلى اعتناق الإنسان من براستعباد الأيدلوجيات الوضعية أو الخضوع لهيمنة المصالح الطبقية الضيقة (١٤/٣٥) . وليس أدل على عدم فهم الغربيين لديننا الإسلامى من اعتقاد ماكس وير أن قول الرسول صلى الله عليه وسلم لأحد أصحابه إن الله يحب أن يرى آثار نعمته على عبده (أو كما قال صلى الله عليه وسلم) دليل على أن الإسلام دين إقطاعى يدعو إلى الإسراف وإلى المظاهرة بالاستهلاك وبهم بالوضع الاجتماعى للفرد ، واعتقاد مستكلف أن ازدحام العيادات الطبية في المجتمعات الإسلامية بالمراجعين دليل على تضعف الإيمان بالقضاء والقدر لديهم (٥٠٣/٣١ - ٥١٢) .

ز - تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامى ودور الزكاة

يتناول الكتاب في هذا الباب المصادر المحتملة تمويل التنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها ودور

(١) وهذه نقطة مهمة لم نعط بعد نصيبا من البحث ، ويرى بعض المؤرخين أن الإنتاج الحرق الحر الذى شكل بذرة الرأسمالية في أوروبا وفوض أركان نظام الإقطاع كان نظاما إسلاميا اقتسه الأوربيون من المشرق العربى بعد الحروب الصليبية .

وجيبة الزكاة في التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي . وسوف نستعرض أدناه ثلاثة مصادر رئيسية هي الادخار المحلي والمساعدات الخارجية ومصرف الزكاة .

١ - الادخار المحلي :

يشكل الادخار المحلي أحد المصادر الرئيسية لتمويل التنمية في البلدان المختلفة ويشير أكثر الكتاب إلى أهمية هذا المصدر بالنسبة للمجتمع الإسلامي ، ولذلك وجب على الدولة الإسلامية أن تشجع الأفراد على زيادة معدل ادخارهم عن طريق توعيتهم نحو مسؤوليتهم الاجتماعية كما أن عليها إنشاء الأجهزة المناسبة لتعبئة تلك المدخرات . ويرى بحيث أن من وسائل حث المسلمين على الادخار تذكيرهم أن « الادخار عبادة لله تعالى » ، (٨١/٨) ، ويضيف عبد المنان أن معدل الادخار في المجتمع الإسلامي لا يعتمد على معدل الفائدة بل على مبدأ التعاون بين المسلمين (٢٦٦/١٧) . ويشير أكثر الكتاب إلى الدور الإيجابي المتوقع للبنوك الإسلامية في رفع معدلات الادخار المحلي (٢٦/٣) ، (١٨١/٢٠) ، (١٦٣/٨) . ويعتقد قحف أن من الضروري إنشاء صناديق محلية تكون مهمتها تمويل مشاريع التنمية المحلية عن طريق جذب المدخرات بدون استخدام الفائدة وبصورة حسابات جارية ، ويعتمد نجاح تلك الصناديق - في رأيه - على الروح التعاونية التي يفترض توفرها في المجتمع المسلم ولاستشعار الفرد لمسؤوليته تجاه المجتمع (٣٠/٣٢) .

وللالتزام بقواعد السلوك الاستهلاكي الإسلامي - في رأي أكثر الكتاب - علاقة مباشرة بمعدل الادخار المحلي . فالابتعاد عن الإسراف وترشيد الإنفاق الاستهلاكي وإلغاء الاكتناز كلها عوامل تؤدي إلى رفع مستوى ادخار الفرد في المجتمع (١٥٩/٢٠) ، (٩٧/٨) ، (٣٨/١٣) . ويضيف عبد المنان أن للدولة أن تتدخل للحد من الاستهلاك غير الضروري حتى ترفع معدل الادخار (٢٦٦/١٧) . أما عفر فإنه يرى أن إلغاء الفائدة في الاقتصاد الإسلامي سيؤدي إلى زيادة معدل الادخار نظرا إلى حصول المدخرين - في رأيه - على جزء من الأرباح مباشرة (١٨١/٢٠) .

ويختلف موقف الكتاب من سياسات رفع معدل الادخار المحلي عن طريق فرض الضرائب . يرى بعضهم - مثل عفر - أن للدولة أن تفرض الضرائب في حال عدم كفاية مصادر التمويل الأخرى ولكنه يستبعد أن يكون هناك حاجة لمثل ذلك إذا طبقت قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي بالكامل (١٨٩/٢٠) . ويوافق عبد المنان على ذلك مشروطا بعدم التركيز على الضرائب غير المباشرة (٢٦٧/١٧) . ويقدم بعض الكتاب تبريره لجواز فرض الضرائب لتمويل مشاريع التنمية ، يقول دنيا بما أن في المال حق سوى الزكاة ، فيجوز للدولة فرض الضريبة (٢١٧/١١) أما بحيث فيعتقد أنه كما يجوز للدولة فرض الضرائب لمواجهة عدو غاشم جاز لها أن تفعل الشيء ذاته لتمويل التنمية التي لا تقل في رأيه أهمية عن الدفاع عن الأوطان (٨٨/٨) .

وفيما عدا عبد المنان (٢٦٨/١٧) يرى أكثر الكتاب عدم جواز التمويل بالعجز لما يسببه ذلك من تضخم للأسعار ومن ثم تظالم للناس (٧٨/٣) ، (١٨٩/٢٠) .

ويعالج أكثر الكتاب موضوع الادخار على أنه الفرق بين الدخل والاستهلاك المحليين . لكن بعض الكتاب يعتقد أن للادخار تعريفا مختلفا في الاقتصاد الإسلامى . فالعوضى يرى أن إنفاق المسلم على إخوانه الفقراء يصنف في الاقتصاد الوضعى ضمن عناصر الاستهلاك بينما هو في الاقتصاد الإسلامى ضمن عناصر الادخار لأنه يمثل تراكبا رأسماليا فهو استثمار في العنصر البشرى (٦٧/٢١) . أما قحف فيشير إلى نقطة مهمة هى انعدام ظاهرة الانقسام بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامى ، وهى من الصفات البارزة في اقتصاديات الرأسمالية (٢٣/٣٣) . أما دنيا فإنه يرى أن تمويل التنمية من المنظور الإسلامى يتضمن التمويل بالموارد وكذلك بالطاقات البشرية إذ يستوجب على كل قادر جسمى أو فكريا أو روحيا أن يقدم جزءا من إمكانياته دون مقابل نقدى ، ويشكل هذا المصدر - فى رأيه - أحد وسائل تمويل التنمية (١٩١/١٢) .

٢ - المساعدات الخارجية :

تشكل المساعدات الخارجية مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية فى زمننا الحاضر لانتكاد تستغنى عنه دول العالم الثالث . ويختلف كتابنا فى موقفهم تجاه تلك المساعدات ، إذ بينما يرى أكثرهم أن القروض بفائدة مصدر تمويل لا يجوز الاعتماد عليه لأنه من الربا المحرم ، نجد أن يسرى يقارن بين وضع البلد المتخلف الذى لا تكفى مدخراته الذاتية لتمويل التنمية فيه ووضع الفرد فى حال الضرورة التى تبيح المحظور ولذلك فإن الأمر - فى رأيه - قابل للاجتهاد (٧٩/٣) . ويميل أكثر الكتاب إلى جواز قبول المساعدات الأخرى إذا كانت غير مشروطة فالرسول ﷺ استعان بيهود خيبر (١٩٧/١٢) وعمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يستعين بالخبرات الأجنبية عندما سأل المقوقس كبير الأقباط عن مصر من أين تأتى عمارتها وخرباها (٢٦٢/١٠) . لكن عفر يعتقد أن الأفضل للمسلمين العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى وعدم قبول المساعدات أو الهبات لأن فيها مذلة ومهانة (١٩١/٢٠) . ويرى منصور ضرورة الاعتماد على النفس (٤٩/٢٧) .

ويقترح بعض الكتاب بدائل مقبولة إسلاميا لطرق التمويل الخارجى المتبعة فى الوقت الحاضر مثل الاستثمار المباشر على شرط ضمان السيطرة المحلية (٨٠/٣) أو البيع الآجل مع احتساب حصة للزمن (١٩١/٢٠) .

ويناقش الجندى المساعدات الخارجية من الدول الإسلامية إلى غير الإسلامية فىرى أنها جائزة لما ثبت من جواز إعطاء أهل الذمة من بيت المال واستحباب الصدقة حتى لفقر غير المسلمين ، وقد استثنى الكاتب من ذلك الدول الشيوعية واشترط أن لا تقدم المساعدة لغير المسلمين وفى المسلمين حاجة (٢٣٩ - ٢٣١/١٠) .

ويقترح بعضهم تأسيس صندوق إسلامى للتنمية الاقتصادية ويقدم الطحاوى ميثاقا مقترحا لما أسماه المؤسسة الإسلامية المالية للتنمية الاقتصادية وهى جمعية تعاونية يساهم فيها الأفراد والحكومات فى الدول الإسلامية ويكون غرضها الأساسى تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية

٣ - دور الزكاة في تمويل التنمية :

الزكاة هي أهم المؤسسات المالية في المجتمع الإسلامي ، ولها دور رئيسي في تحقيق أهداف التكافل والضمان الاجتماعي والضمان وإعادة توزيع الدخل بين المسلمين . ولتلك المؤسسة الخيرة آثار مهمة أخرى على عملية التنمية الاقتصادية بحيث يمكن عدها واحدة من وسائل تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي . يرى دنيا أن للزكاة دورا إستراتيجيا لأنها تتجه مباشرة لخلق طاقات إنتاجية بشرية جديدة في المجتمع (٢٨١ / ١٢) ، ويضيف العوضي أنها الأداة الأولى لتحقيق تراكم رأس المال الاجتماعي في المجتمعات المسلمة (٨٥ / ٢١) . ويعتقد عدد من الكتاب أن للزكاة دورا في رفع معدل استثمار لحرص أصحاب الأموال على عدم الاحتفاظ بأموالهم غير منتجة (٢٩ / ٣٢) ، (٤٠ / ١٣) وأنها سوف تجعل المنظمين يستمرون في الإنتاج حتى لو حدثت لهم خسارة ما دام أن تلك تقل عن معدل الزكاة المفروضة على أصل الأموال المستثمرة (١٨٣ / ٢٠) (٢).

وقد حاول بعض الكتاب تقدير مدفوعات الزكاة كنسبة من الدخل القومي فوجد قحف أنها تشكل ٤ - ٥ ٪ بالتعريف الضيق للزكاة و ١٥ - ٢٠ ٪ بالتعريف الموسع (٢٩ / ٣٢) .

وحتى تؤدي دورها التنموي فإن على المجتمعات الإسلامية أن تبتع صندوق الزكاة لأن ذلك ضرورة دينية (٢٩٢ / ١٢) ويجب أن يكون ذلك الصندوق تحت سيطرة وزارة التخطيط الاقتصادي حتى توجه حصيلته لتحسين إنتاجية الفقراء بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشتهم (٢٧ / ٣٢) .

ويناقش بعض الكتاب دور الزكاة التمويل من خلال طرق الإنفاق فيرى عفر أن لها دورا في تمليك الفقراء لوسائل الإنتاج كإعطائه دارا يسكنها أو آلة يعمل عليها أو مالا يتجر فيه (١٨٤ / ٢٠) ، وما دام أنه يجوز تحصيل الزكاة على شكل سلع رأسمالية فإنه يجوز توزيعها على شكل سلع رأسمالية تصبح أدوات إنتاج في أيدي الفقراء (٢٨ / ٣٢) .

ولا يقتصر دور الزكاة على المجتمع المحلي إذ يجوز في رأى الجندي أن تذهب الزكاة إلى أقصى أرجاء العالم الإسلامي إذا توفر الاكتفاء المحلي (٢١٨ / ١٠) ويضيف دنيا أن على كل دولة ذات فائض في أى مورد أن تسد حاجات غيرها من الدول الإسلامية ذات العجز قدر الاستطاعة (١٩٦ / ١٢) .

ح - دور الدولة في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي :

تلعب الدولة الدور الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات المخططة مركزيا ويفترض

أنها تلعب دوراً أقل أهمية في النظام الاقتصادي الحر . أما في الإسلام فموقع الدولة وسطى . يقول إسحق : إن دور الدولة مهم في النظام الإسلامي ولكنه لا يصل إلى حد تقرير الأولويات الاجتماعية والحلول مكان الفرد في الحياة العامة بل تعمل على معاونة أعضاء المجتمع في أداء واجباتهم (٨٣/٥) .

ولقد شغل موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع بال كثير من الكتاب في الاقتصاد الإسلامي بشكل عام وفي التنمية بشكل أخص . والاتجاه العام في تلك الكتابات جميعاً هو إعطاء الدولة حق التدخل للوفاء بالالتزامات الملقاة عليها تجاه المجتمع بعمومه وعدم إطلاق يدها في ذلك إلى الحد الذي تقضى فيه على مبادرات الأفراد . ويعتقد دنيا أن حديث « من ولاه الله شيئاً من أمر المسلمين واحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته وخلته وفقره يوم القيامة » يعنى أن الإسلام يرفض فكرة الدولة الحارسة التي تؤدي وظائف الدفاع وحفظ الأمن مع عدم التدخل في النشاط الاقتصادي (٢٣٠/١١) .

يقول الفاسي : إن الشكل اللبرالي المعتمد على « دعه يعمل » لا يتفق مع مقاصد الشريعة ولا مع مبادئها . وأن تدخل الدولة في الاقتصاد من أهم مبادئ الاقتصاد الإسلامي (٣٧/٢٢) . ويضيف الفنجري : إن للدولة أن تتدخل في الحياة العامة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق الملكية العامة ومباشرة بعض أوجه النشاط الاقتصادي ولها حق التأميم ونزع الملكية لتحقيق المنافع العامة لكن ذلك التدخل يعتبر أصلاً ثانياً لأن الأصل الأول هو الحرية (١٠٧/٢٣) . ويشير عدد من الكتاب إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية هو من مسئولية الدولة فالشيخ المبارك يعد مساعدة التنمية الاقتصادية بالقيام بأمر الخدمات العامة من وظائف الدولة في الإسلام (٢١٠/٢٥) . أما دنيا فإنه يرى النظام السياسي الإسلامي نفسه ملتما لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك أن اندولة الإسلامية تهدف إلى نشر الرخاء وتوفير العدل وذلك محفز للتنمية (١١٧/١١) . ويشير يوسف إلى أنه لا يجب أن يكون هناك تناقض بين دور الفرد ودور الدولة في النظام الإسلامي وذلك - في اعتقاده - لأن مبدأ الملكية في الإسلام هو الاستخلاف أما المالك النهائي للأموال وأموال الدولة فهو الله عز وجل ومن ثم فكلاهما يسعى لهدف واحد (٣٢٤/٢٨) .

ولكن ما هو الأساس الذي يعطى الشرعية ضمن النظام الإسلامي لتدخل الدولة ؟ يعتقد صديقي أن الأهداف الروحية والأخلاقية في المجتمعات الغربية هي أمور شخصية وليست اجتماعية ولذلك يكون مقبولا من الدولة أن تنظر إليها بعين اللامبالاة أما الدولة في النظام الإسلامي فهي عضو عامل يسعى إلى تلك الأهداف عن طريق التربية والتشريع وخلق الأجواء المناسبة للحياة الحميدة (٢/٣٦) . إن الوظيفة الأساسية للدولة في النظام الإسلامي - كما يرى دنيا - هي تحقيق العدل وهذا يتضمن تحقيق التنمية الاقتصادية لما يعنيه العدل من ضرورة توفير حاجات المواطنين المادية والمعنوية (١١٤/١١) فتدخل الدولة مستمد من واجب تحقيق العدل . وإذا كان مطلوباً من الفرد أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فالدولة - في نظر الفاسي - أولى بأن تحقق المعروف وتغير المنكر

فعلا وتوجيها (٧٢١/٢٢) ولذلك جازها أن تتدخل لتحقيق المصالح العامة . أما الصدر فيرى أن تدخل الدولة مستمد من ضرورة ملء ما يسميه بمنطقة الفراغ^(٣) الذي يقتضى وجود جهة تشريع دائمة في المجتمع الإسلامى ومن ضرورة تطبيق أحكام الإسلام (٧٢١/١٤) .

ولعل أهم وسائل تدخل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية هو التخطيط الاقتصادى . وقد عالج عدد من الكتاب موضوع التخطيط الاقتصادى من المنظور الإسلامى . فوجد بعضهم أن للتخطيط الاقتصادى أهدافا ووسائل في النظام الإسلامى مختلفة عما جرى عليه العرف في الاقتصاد الوضعى . فالشيخ المبارك يرى أن من أهداف التخطيط الاقتصادى في الإسلام الإسراع في توجيه التنمية الاقتصادية وجهة إسلامية قبل أن تتعمق في المجتمع الإسلامى جذور النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى (٢٢٠/٢٥) أما عفر فيرى أن المبادئ الإسلامية في التخطيط تقتضى تحقيق أهداف حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال والالتزام بالأولويات بالبدء بالحاجى والتحسينى ثم التكميلى (٢٨٤/٢٠ - ٢٨٧) . أما وسيلة التخطيط في النظام الإسلامى - في نظر عبد المنان - فهي الإقناع وليس التوجيه ويرى أن التخطيط يعتمد على المبادرة الفردية (١٦١/١٧ - ٢٦٣) ، ويضيف بعضهم أن التخطيط الاقتصادى في الإسلام يقوم على التراضى والتعاون ولا يكون بديلا أو معارضا للحرية الاقتصادية المقيدة والمنافسة المنضبطة التى يقوم عليها الاقتصاد الإسلامى (٢٨٣/٢٠) . ويرفض النجار فكرة التخطيط الاقتصادى الشامل لتنافيه - في رأيه - مع الأيدلوجية الإسلامية فهو لا يوازن بين المصلحة الخاصة والعامة بل يرجح الثانية على الأولى (٩٠/٢٩) .

ويعلق عدد من الكتاب أهمية بالغة على فحوى كتاب الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه إلى الأشتر النخعى حين ولاء مصر والذي ورد في نهج البلاغة . وقد فهم منه أكثر من تطرق إليه أنه يتضمن تقريرا لمسئولية الدولة المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصا في العبارة المشهورة الواردة فيه : « ليكن همك بعمارة الأرض أكثر من همك باستخراج خراجها » (٣٤/٨) ، (١٧٧/٢٨) ، (٨٥/١١) ، (٢١٠/٢٥) . ويناقش بعض الكتاب نوع الدولة التى لها حق التدخل ، هى - في نظر صديقى - تلك التى تسيطر على زمام الأمور بموافقة الجماهير وتديرها بطريقة ديمقراطية تضمن فيها تحقيق حرية التعبير وتكون متبعة في إدارة أمور المجتمع للتعالم الإسلامية (٣/٣٨) .

(٣) منطقة الفراغ في التشريع مستمدة في نظر الصدر من حقيقة أن الإسلام ليس حكما موقوتا ولذلك فقد تركت منطقة فراغ تشريعية يملؤها ولي الأمر أو الدولة حتى يكون النظام الإسلامى مرنا على الدوام ، وفي هذا نظر .

ولعل أهم وسائل تدخل الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية هو التخطيط الاقتصادى . وقد عالج عدد من الكتاب موضوع التخطيط الاقتصادى من المنظور الإسلامى . فوجد بعضهم أن للتخطيط الاقتصادى أهدافا ووسائل فى النظام الإسلامى مختلفة عما جرى عليه العرف فى الاقتصاد الوضعى . فالشيخ المبارك يرى أن من أهداف التخطيط الاقتصادى فى الإسلام الإسراع فى توجيه التنمية الاقتصادية وجهة إسلامية قبل أن تتعمق فى المجتمع الإسلامى جذور النظام الرأسمالى أو النظام الاشتراكى (٢٢٠/٢٥) أما عفر فيرى أن المبادئ الإسلامية فى التخطيط تقتضى تحقيق أهداف حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال والالتزام بالأولويات بالبدء بالحاجى والتحسينى ثم التكميل (٢٨٤/٢٠ - ٢٨٧) . أما وسيلة التخطيط فى النظام الإسلامى - فى نظر عبد المنان - فهى الإقناع وليس التوجيه ويرى أن التخطيط يعتمد على المبادرة الفردية (١٦١/١٧ - ٢٦٣) ، ويضيف بعضهم أن التخطيط الاقتصادى فى الإسلام يقوم على التراضى والتعاون ولا يكون بديلا أو معارضا للحرية الاقتصادية المقيدة والمنافسة المنضبطة التى يقوم عليها الاقتصاد الإسلامى (٢٨٣/٢٠) . ويرفض النجار فكرة التخطيط الاقتصادى الشامل لتنافيه - فى رأيه - مع الأيديولوجية الإسلامية فهو لا يوازن بين المصلحة الخاصة والعامة بل يرجح الثانية على الأولى (٩٠/٢٩) .

ط - توزيع الدخل والتنمية

- أما أن الإسلام يحرص على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل ، فهذا ما لا خلاف عليه بين الكتاب . لكن هل العدالة فى التوزيع هدف بحد ذاته أم أنها وسيلة لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية ؟ وما هو المقصود بعدالة التوزيع وما السياسات التى تؤدى إلى تحقيق تلك العدالة ؟

يرى نقوى أن عدالة التوزيع هى بذاتها هدف للتنمية بحيث يجب الالتزام بتحقيقها حتى لو جاء ذلك على حساب معدلات النمو الحقيقى (١٢١/٣٣) ويضيف عفر أن تقدم المجتمع لا يعتبر كافيا من وجهة نظر إسلامية ما لم يقترن ذلك التقدم بعدالة التوزيع (٢٢٣/٢٠) أما الرونى فإنه يرى أن عدالة التوزيع هى جزء من المناخ الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية (٣٥/١٣) .

وتتمثل عدالة التوزيع بالنسبة لأكثر الكتاب فى ضمان حد أدنى من الدخل الحقيقى هو حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع (٥٦/٢٧) ، (٢٢٣/٢٠) ، (١١٣/٢٦) ، (٣٦/١٣) ، (٣٠/٣١) . ويضيف نقوى أن العدالة المذكورة تتضمن التوزيع بين الأجيال وليس بين أبناء الجيل

الواحد فحسب (١٢١/٣٥) ويرى آخرون أنها تتعلق بعدالة التوزيع جغرافيا ولامركزية النمو في المجتمع (١٤٨/٣٢) ، (٢٦/٣٢) ، (٤٨/٨) .

- والتوزيع المتساوي للدخول في نظر حسن ليس هدفا إسلاميا (٣٠/٣٣) - ويرى الفنجري أنه - يجوز أن تتفاوت الدخول والثروات بعد توفير حد الكفاية ولكن هذا التفاوت هو بالقدر الذي يحفز على العمل (٨٢/٢٤) .

ويعتقد بعض الكتاب أن التوزيع غير العادل للدخل سوف لن يظهر في ظل الحركة الطبيعية للنظام الإسلامي وسوف يجرى تصحيحه تلقائيا في حال ظهوره (٢٥/٣١) . أما وسائل تحقيق العدالة في التوزيع في النظام الإسلامي فهي كثيرة يأتي على رأسها ركن الزكاة ونظام الموارث . ويضيف بعضهم نظام الملكية في الإسلام لأن له دورا في تحقيق العدالة في توزيع الثروة وموارد الإنتاج (٣٦/١٣) ويشير عفر إلى دائرة التكافل بين المسلمين كإحدى وسائل تحقيق العدالة (٢٣٠/٢٠) ويضيف بعضهم تحريم الربا وجواز تدخل الدولة لتسعير وتحريم الملكية الفردية للمنافع العامة (١١٩/٢٦ - ١٢٧) . أما صديقي فإنه يرى من وسائل تحقيق العدالة المذكورة توفير القطاع العام للسلع والخدمات الاستهلاكية والتدخل في سوق السلع النهائية وسوق عناصر الإنتاج وملكية الأصول الرأسمالية (٢٦٧/٣٧ - ٢٧٤) ويضيف الفنجري أنه يجوز في حالة افتقاد التوازن أن تتدخل الدول لتحقيق العدالة في التوزيع كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما هاجر إلى المدينة إذ منع الأنصار من تأجير الأراضي حتى يعطى المهاجرين فرصة العمل في القطاع الزراعي كملك لا أجراء، ثم أجازاه بعد أن استقرت الأمور وتحسنت أحوالهم (١٩٨/٢٣) .

ويقدم صدق اقترحا عمليا لضمان الحد الأدنى من العدالة في التوزيع إذ يرى ضرورة أن يتضمن دستور كدولة إسلامية نصا صريحا يفرض على الدولة ضمان الحاجات الأساسية للفرد يستطيع بوجوده - أي النص - الذهاب إلى القضاء لضمان حقوقه (٢٦٦/٣٧) .

ويعترف يسرى بأن تبنى مبدأ العدالة في التوزيع كجزء من السياسة الاقتصادية ربما يؤدي إلى انخفاض معدل الادخار في المجتمع . لكن هذا الأثر سيجري تعويضه في الأجل الطويل بالآثار الإيجابية المتمثلة في تماسك والاستقرار الاجتماعي ونمو الاستهلاك القومي (٦٣/٣) . ويضيف

الروى أثرا محتملا آخر هو تحقيق وفورات الحجم الكبير للمنشآت الإسلامية نظرا إلى أن تحقيق العدالة سيؤدي إلى توسيع حجم السوق (٥٠/١٣) .

ى - السياسة السكانية في الدول الإسلامية

تناقش قضية السكان في دراسات التنمية الاقتصادية من منطلق العلاقة بين معدل النمو السكاني (الزيادة السنوية في عدد السكان) ومعدل النمو الاقتصادى . فالتحسن المستمر في الدخل الفردى الحقيقى يصبح أمرا صعب المنال كلما كان عدد السكان يتزايد بمعدل قريب من معدل النمو الحقيقى للاقتصاد . وذلك فإن الجدوى الاقتصادية للسيطرة على معدل النمو السكاني تكاد تكون أمرا مسلما به في الدراسات الوضعية في التنمية الاقتصادية .

ولعل أول الكتابات في الموقف الإسلامى من قضية السكان كانت على يد بعض الفقهاء وعلماء الشريعة (مثل : حركة تحديد النسل لأبى الأعلى المودودى ١٩٧٥ ، تنظيم الأسرة وتنظيم النسل محمد أبو زهرة ١٩٧٦ م ، تحديد النسل وقاية وعلاجاً لمحمد سعيد رمضان البوطى ١٩٧٦) وقد تبنت هذه الكتابات رأيا موحدا مفاده أن الإسلام يدعو إلى الإكثار من النسل ويذكر في ذلك أحاديث كثيرة لعل أشهرها ما رواه الإمام أحمد عن أنس رضى الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « تزوجوا الودود الولود فإنى مكاثر بكم الأمم ، يوم القيامة » .

ولذلك فإننا نجد أن أكثر الكتابات المعاصرة في التنمية تعتبر هذا الاستنتاج مسلمة يجب البحث عن المبررات الاقتصادية لها . وتقدم مقالة كولن كلارك المشهورة في السكان دعما لرأى من يرفض وجود علاقة سلبية بين النمو السكاني والتحسين في مستوى المعيشة .

والأمر الذى لا جدال فيه أن مجتمعات إسلامية معينة تعاني من مشكلة سكانية تحتاج إلى حل مناسب (مثل مصر وبنغلاديش) . لكن كتابنا يعالجون هذه القضية على أساس أنها مشكلة « توازن

سكاني ، إذ يطالب دنيا بضرورة ضمان حق الهجرة للفرد بين الدول الإسلامية (١٧٥/١١) أما يوسف فيرى أن المشكلة ناتجة عن قفل باب الهجرة وأن الحل يكمن في تطبيق مبدأ الأخوة الإسلامية الذي سوف يؤدي إلى التكافل والوحدة ومن ثم يصبح المجتمع الإسلامي خاضعا لسلطة واحدة بدون سدود أو حواجز ويمكن بذلك تحقيق التوازن السكاني فلا تعاني منطقة من خفة سكانية وأخرى من تضخم سكاني (٤٧٥/٢٨) . ولكن ما هو الحل قبل أن تتحقق هذه الوحدة المنشودة ؟ يرى يسرى أن زيادة السكان أمر نافع لأنها في رأيه تؤدي إلى توسيع حجم السوق وإنتاج المزيد من السلع والخدمات لأن المسلم يؤمن بأن العمل من أجل كفاية حاجة النفس وحاجات الأبناء والإخوان عبادة يثاب عليها المرء ولا يمكن أن تكون لديهم مشكلة الأعداد ... (١١٠/٣) . أما عفر فإنه يتجاهل المشكلة تماما ويشير إلى أن متوسط الكثافة السكانية في البلاد الإسلامية هو ٢٧,٤ فردا للكيلو متر المربع وهو معدل منخفض ومن ثم لا يزال المجال واسعا لزيادة السكان في الدول الإسلامية (٨١/٢٠) .

ويطرق كل من يوسف ودنيا بشكل مقتضب إلى موضوع تحديد النسل فيشير يوسف إلى أن المنهج الإسلامي قادر إذا طبق على السيطرة على معدلات الإنجاب حتى إلى جعل معدل للمواليد أدنى من معدلات الإحلال ولكنه لا يبين كيف يمكن لذلك أن يحدث عمليا (٤٧٨/٢٨) أما دنيا فإن الإسلام في رأية لا يمانع في تنظيم النسل ولكن يجب أن يكون من خلال التوعية والإرشاد وليس بواسطة قهر القانون (١٧٥/١١) .

ك - الإسلام وبعض النظريات الوضعية في التنمية الاقتصادية

تقدم الكتابات المعاصرة في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي أفكارا كثيرة ومتنوعة يعتقد أصحابها أنها تمثل رأى الإسلام حيال مشكلات التنمية الاقتصادية . ويحرص أكثر الكتاب على توضيح تميز المنهج الإسلامي عما سواه من المذاهب والآراء المتداولة في مجال التنمية . ولذلك فقد يجد بعضهم ضرورة توضيح ما يعتقد أنه موقف الإسلام من بعض النظريات الشائعة في أدبيات التنمية . والمنهج الذي نلاحظه إما رفضها أو الادعاء بأن الإسلام قد سبق الأفكار المتضمنة فيها وسنقدم أدناه عينة مما مر علينا :

١ - نظرية حلقة الفقر المفرغة : تقدم هذه النظرية تفسيراً لظاهرة التخلف الاقتصادي معتمدا على فرضية وجود حلقات متعددة تكون دائرة يدور الاقتصاد المتخلف ضمنها لا يكاد يستطيع الخروج حيث يؤدي انخفاض مستوى المعيشة إلى انخفاض الادخار ومن ثم الاستثمار ومعدل النمو

الاقتصادى واستمرار مستوى المعيشة فى الانخفاض ، وهكذا .

ويرفض عفر هذه النظرية قائلا « إن المجتمعات الإسلامية التى تأخذ بالإسلام عقيدة وشرعية وتتبع تعاليمه وتلتزم بها ... لا تواجه مثل تلك العقبات لأن العمل الدؤوب وتقدم الإنتاج وتحسن مستويات الإنتاجية وزيادة معدلات الادخار والاستثمار وإعادة توزيع الدخل من خلال الزكاة وغيرها سبيل لزيادة مستويات الطلب فى المجتمع » (١١٥/٢٠) .

٢ - نظرية بول باران فى الفائض الاقتصادى : ربما يكون باران أول من أعطى فكرة الفائض الاقتصادى القوة النظرية التى جعلتها عمودا فكريا لاتجاه جديد فى دراسات التنمية الاقتصادية . وتأتى أهمية تناول باران لفكرة الفائض الاقتصادى من منطلق تنريته بين الفائض الفعلى والفائض الممكن حيث يجد الكاتب المدخل لانتقاد النظام الرأسمالى بالقول إن جزءا كبيرا من الفائض الذى يمكن توفيره لتحقيق التنمية الاقتصادية يضيع ضمن هذا النظام فى إطفاء حاجات الاستهلاك للطبقات الغنية وبسبب معدلات البطالة المزمنة واتجاه جزء من أفراد المجتمع إلى نشاطات غير منتجة ... الخ . والتخطيط المركزى فى رأيه قادر على رفع معدل الفائض الفعلى إلى مستوى قريب من مستوى الفائض الممكن^(٤) .

ويعلق دنيا على مفهوم الفائض الاقتصادى بالقول إنه قد ورد فى الاقتصاد الإسلامى بألفاظ مختلفة فالعفو فى الآية الكريمة ، « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » (البقرة ٢١٩) تحمل - فى رأيه - نفس المعنى . وكذلك مصطلح الفضل الذى ورد فى السنة فى أكثر من حديث مثل « من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ... » الحديث . وكذلك فى التراث الإسلامى مثل كتابات الدلبى فى الفلاكة والمفلوكون والدمشقى فى الإشارة إلى محاسن التجارة . ويضيف أن الترتيبات الإسلامية تؤدى إلى تكثير الفائض لأن الإسلام يدعو إلى بذل الطاقة والوسع ويحث على الإحسان وهو تحقيق أقصى قدر ممكن فى الكم والكيف كما أنه ينهى عن الإسراف والتبذير . ويعطى الإسلام للحاكم المسلم بعض السلطات التى تمنع الأفراد من التفريط فى الفائض الاقتصادى منها إجراءات مصادرة الأرض ممن يعطلها عن العمارة . والأهم من ذلك أن الفرائض المالية تعتمد على إمكانية تحقق الإنتاج وليس على تحققه الفعلى . فالزكاة تفرض على المال حتى لو بقى معطلا وكذلك الخراج يفرض على الأراضى القابلة للاستغلال حتى لو لم تستغل (٢٠٤/١١ - ٢١٤) ، (١٩٩/١٢ - ٢٣٢) ومع أن الكاتب لم يتوسع فى شرح هذه النقطة الأخيرة إلا أنه يظهر لنا منها أنها توضح توجه التنظيم الإسلامى إلى دفع الفائض الفعلى لكى يقترب من الفائض الممكن مما يعطى المجتمع القدرة على تحقيق معدل أعلى من النمو الاقتصادى .

(٤) انظر ص ٢٢ - ٤٣ من كتابه .

٣ - إستراتيجية الحاجات الأساسية :

شكلت كتابات بول ستريتن ومحبوب الحق وسواهم في أوائل عقد السبعينات معالم إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية تجعل تحسين مستوى معيشة جميع الأفراد في المجتمع هدفاً بعد ذاته وذلك عن طريق التأكد من أن قدراً محدداً من الخدمات والسلع يتوفر للطبقات الفقيرة حتى قبل أن يجرى ترشح آثار عملية النمو الاقتصادي من الأعلى إلى الأسفل في الاقتصاد المتنامي . ولقد أطلق على تلك الخدمات والسلع الحاجات الأساسية وتتكون من المأكل والمسكن وقدر من التعليم والرعاية الصحية والمواصلات^(٥) .

ولقد لقيت هذه الأفكار قبولاً كبيراً من الكتاب المسلمين لأنها تضع التنمية الاقتصادية في إطار يجعلها قريبة من المبادئ الإسلامية المتعلقة بالعدالة والإنسانية . وقد تبني عدد من الكتاب المسلمين هذه الإستراتيجية وإن كان بعضهم يعطيها أسماء تربطها بالتراث الإسلامي . فيوسف يسميها إستراتيجية حد الكفاية وهي تتضمن عنده الهجوم المباشر على الفقر وعدم الانتظار حتى يتساقط رذاذ التنمية على قاعدة الجماهير العريضة بصورة تلقائية ويضيف عنصراً ثالثاً هو فرض العمل على كل قادر عليه . (٣٩٠/٢٨ - ٣٩٥) . ويتبنى صديقي أيضاً هذه الإستراتيجية وإن كان يرى أن الأصل في توفير الحاجات الأساسية أنها مسئولية الفرد بنفسه وتصبح حقاً للمسلم إذا عجز عن توفيرها وتقع حينئذ على عاتق الدولة ولذلك فهو يقترح أن تتضمن دساتير الدول الإسلامية نصاً يلزمها بذلك . ولا تقتصر الحاجات في المجتمع المسلم على ما يرد في أدبيات التنمية بل يضاف إليها حاجات أخرى مثل تقديم المساعدة المالية لغرض الزواج ولغرض تسديد الديون (٢٥٠/٣٧ - ٢٧٤) .

أما عابد فيقدم مفهوماً مختلفاً للحاجات ويتناول تأثير ذلك على عملية النمو الاقتصادي ويبدأ بترتيب الحاجات بطريقة مشابهة لترتيب المصالح عند الشاطبي . فيقسم الحاجات إلى حاجات كفاية وهي اللازمة للحفاظ على الحياة والنشاط وحاجات كالية تتولد في السعي لتحسين الحياة ورغبات ترفيحية وهي لا تسهم في إنماء طاقات المجتمع ولذلك لا يعدها حاجات حقيقية . ويفترض هذا المفهوم لترتيب الحاجات - في رأيه - نمطاً متميزاً لتخصيص الموارد فيصبح هيكل الناتج القومي وبالتالي هيكل النمو الاقتصادي متطابقاً مع هيكل الحاجات الحقيقية للمجتمع ومن ثم يمكن إشباع قدر أكبر من الحاجات الحقيقية من نفس القدر المتاح من الموارد الاقتصادية (٣٨/١٦ - ٤٤) . أما منصور فإنه يضيف حق ممارسة القيم الدينية وحرية الرأي والتعبير كجزء من الحاجات الأساسية التي يجب أن تستهدفها هذه الإستراتيجية (٥٧/٢٧) .

(٥) انظر على سبيل المثال .

٤ - النمو المتوازن وغير المتوازن :

الحوار بين بول روزنستين - رودان ونركسه من جهة والبرت هرشمان من جهة أخرى حول الاستراتيجية المناسبة للتنمية الاقتصادية معروف . فالنمو المتوازن يعطى أهمية أكبر للتخطيط الاقتصادى ومشاريع البنية الأساسية وضرورة توسيع حجم السوق ، أما استراتيجية النمو غير المتوازن فهي تعتمد على تحسين القدرة على التنظيم فى المجتمع عن طريق خلق الاختناقات فى السوق والاستفادة من فرص الوفورات الخارجية . وقد تناول عفر الاستراتيجيات المذكورة واعتقد أنها تفتقد النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية حيث إنها - أى التنمية - نشاط متعدد الأبعاد يجمع بين دور الدولة والأفراد وذكر أنهما تركزان على التنمية المادية فلا تهتمان بتنمية الإنسان ولاتأخذان بالاعتبار اختلاف أولويات دول العالم الثالث عن الدول المتقدمة (٣٢٦/٢٠) على أنه لا يقدم حججا كافية لإقناعنا بموقفه المذكور .

ل - جوانب أخرى فى عملية التنمية

١ - الشرط الضرورى لبدء عملية التنمية الاقتصادية :

شغل هذا الموضوع بال عدد من الكتاب فى التنمية الاقتصادية ولذلك فقد حاول بعضهم تخصيص جزء من بحثه للإجابة على السؤال : هل يتوفر لدى الأمة الإسلامية الشرط الضرورى لبدء حركة النمو الاقتصادى ؟ اعتقد مالك بن نبي أنه متى ما تكونت الإدارة للتخلص من التخلف فسوف يستطيع المجتمع التعويض عن الاستثمار المالى بالاستثمار الاجتماعى وإن ما يعدمه العالم الإسلامى ليس الوسيلة المادية بل الوعى الاقتصادى (١٠٠/٢٧ ، ٢٥) أما الفاسى فقد اعتقد أن تحقيق التنمية إنما يتم بالجهاد فى سبيل حماية الدعوة الإسلامية من كل رجعة إلى الجاهلية وتقاليدها وبالاجتهاد فى فهم الشريعة واستنباط أحكامها (٢٠/٢٢) ويرى صديقى أن التنمية لا يمكن أن تتحقق ما لم تكن هى بذاتها إرادة شعبية وأن تكون أهدافها مشتركة ومتفقا عليها من قبل الجماهير ولين تكون كذلك إلا إذا حققت النمو والعدالة (٢/٣٦) . ويعتقد بعضهم أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية إلا بالتخلص من سيطرة النماذج المذهبية المسيطرة على العالم فى وقتنا الحاضر وهى الاشتراكية والرأسمالية وتحرير ذهن المسلم من الوهم القائل بضرورة تبنى أى منهما (٨٨/٥) ، (٢٣٣/٢٨) ، ويضيف الصدر بأننا لا نستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية ما لم ندخل فى حسابنا مشاعر الأمة ونفسياتها وتاريخها وتعقيداتها الأخرى ومن الخطأ أن ننقل المناهج الأوربية دون الأخذ بالاعتبار درجة إمكان تفاعل شعوب البلاد الإسلامية مع تلك المناهج وقدرتها على الالتحام مع الأمة

(١٤/١٤) .

٢ - العلاقة بالعالم الخارجى :

لا خلاف فى أن تحقيق الاستقلال الاقتصادى أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية فى المجتمع المسلم . لكن علاقة ذلك المجتمع بالعالم الخارجى أمر قابل للاجتهاد فىرى يسرى أن استراتيجية التوجه الداخلى هى أفضل للبلدان الإسلامية من استراتيجية التوجه للخارج لأنها فى اعتقاده تؤدى إلى تحقيق التنمية على أسس إسلامية (٢٧٩/٤) لكن بدر يرى عكس ذلك فهو لا يوافق على عزل العالم الإسلامى عن المعسكر الغربى أو الشرق بل يدعو إلى التعاون والانفتاح على العالم الخارجى (١٤٣/٩ - ١٤٩) ويركز بعضهم على موضوع التكامل بين الدول الإسلامية ويرى ضرورة تبنى سياسة جمركية تقوم على مبدأ التفضيل النسبى للمسلمين وتوحد معاملتهم الجمركية تجاه الخارج (٢٨٣/٤) ، (٦٥/٢٧) .

٣ - العمل :

يشير أكثر الكتاب إلى احتفاء الإسلام بالعمل وإضفاء القدسية والاحترام عليه . فقد ارتقى الإسلام بالعمل إلى درجة العبادة التى ليس فوقها درجة فى الإسلام وله أهمية مثل أهمية الصلاة (٢٥٧/٢٨ - ٢٥٨) والعمل - فى رأى الفاسى - فريضة فهو عبادة ولا يجوز توجيه العبادة لغير ما فيه الخير العام ويجوز لمصلحة المجتمع وفائدة الدولة توزيع الأعمال على الناس بحسب المكنات (٣٥/٢٢ - ٣٦) ويركز أكثر الكتاب على دور المفهوم الإسلامى للعمل فى دفع عملية التنمية لأن الإخلاص فى العمل وبذل الجهد يصبح عبادة لا مجهودا دنيويا فحسب . ومن ثم يصبح تحقيق التنمية الاقتصادية أمرا متعلقا بتنفيذ أوامر الشريعة .

خاتمة واستنتاجات

لقد حدث النمو الاقتصادى فى أوروبا الغربية على مدى قرون طويلة ، ولذلك فقد كان تفاعل هيكل العلاقات الاجتماعية والقاعدة القيمية والأخلاقية للمجتمع مع التغيرات التى جلبها النمو الاقتصادى تفاعلا بطيئا ، أبعد تلك المجتمعات عن الوقوع فى وضع التناقض الصارخ بين الأهداف المتعلقة بتحقيق مزيد من النمو وبين أهداف المحافظة على التراث الدينى وحماية نسيج المجتمع من

التميز^(٦) . ولذلك فإن الاهتمام بالعلاقة بين الدين والتنمية الاقتصادية يكاد ينحصر - في الفكر الاقتصادي الغربي - في الدور التاريخي لأفكار كالفرن والمذهب البروتستنتي في تحفيز النمو في مجتمعات أوروبا الغربية ومحاولة تطبيق تلك الأفكار في تفسير ظاهرة التخلف الاقتصادي في الدول النامية .

أما في المجتمعات الإسلامية فقد كان الوضع مختلفا إذ جاءت التنمية الاقتصادية بالنسبة لأكثر تلك المجتمعات كجزء من مناهج مستوردة وفي ظل حكومات غير شعبية وكانت تتضمن العديد من الأفكار التي لا تتفق مع القيم الاجتماعية المستمدة من الدين الإسلامي . ولقد حدثت أكثر التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بإيقاع سريع وفي فترة تاريخية اتسمت بالتغيرات الجذرية على المستوى الدولي والمحلي . ولذلك فقد كان طبيعيا أن يبدأ علناء المسلمين من الاقتصاديين وسواهم في البحث عن « طريقة إسلامية » للوصول إلى نفس غايات وأهداف التنمية الاقتصادية - والتي لا يختلف أحد على اعتبارها أمرا حميدا ومطلوبا - تكون منسجمة مع القيم والمبادئ الإسلامية المنظمة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ونابعة من إدارة شعبية محلية .

وربما تكون فترة السنينات من القرن الميلادي هي البداية لظهور أفكار ناضجة في موضوع التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي . ويأتي مالك بن نبي بلا شك كأحد الرواد في هذا الموضوع . ولقد استعرضنا في هذا المقال نحو أربعين بحثا وكتابا ظهر أكثرها في السبعينيات وأوائل الثمانينيات . ومن مجمل قراءتنا لهذه الأبحاث نقدم أدناه بعض الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذا الاستعراض .

أولا : الملامح الرئيسية للكتابات المعاصرة في التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي :

١ - رغم تعدد الكتابات في الموضوع فإنه يغلب عليها طابع المنهج النقدي ولم تقدم فيما نرى منها نظريا يمكن اعتباره إسلاميا في مجال التنمية الاقتصادية . ومع أن هذا أمر طبيعي في فترة المخاض لولادة أي علم إلا أننا نعتقد أن تلك الولادة لا يمكن أن تتم إلا بعد التحرر من المحددات النظرية للمناهج الوضعية في التنمية الاقتصادية ، والتركيز على محاولة تقديم معالجة تحليلية لعملية النمو الاقتصادي ضمن مجتمع ملتزم بالقيام والأنظمة الإسلامية .

(٦) مع أن هناك من يعتقد أن هذا التفاعل البطيء قد جاء على حساب الدين حيث أدى إلى إعادة صياغة مبادئ الدين في أوروبا المسيحية لكي تتلاءم مع أغراض حركة النمو الاقتصادي التي جلبتها الرأسمالية مثل :

٢ - لم نطلع في الكتابات المعاصرة على معالجة تحليلية للآثار المتوقعة للنظم الإسلامية المختلفة على عملية النمو الاقتصادى ، ما هو مثلا أثر تحريم الفائدة المصرفية على النمو الاقتصادى ؟ ما هو دور صيغ التمويل الإسلامية مثل الأنواع المختلفة للشركة في التنمية ؟ هل يمكن تطوير عقد المضاربة (القراض) لتمويل مشاريع البنية الأساسية ؟ ما هي الآثار المحتملة لتطبيق ركن الزكاة على النمو الاقتصادى ؟ وغير ذلك .

٣ - لم نرى أية دراسة تطبيقية تتعرض للمبادئ الأساسية في التخطيط الاقتصادى وتحقق في إسلامية خطط التنمية كما تطبق في الدول النامية وتحلل الآثار المحتملة لتلك الخطط على هيكل العلاقات الاجتماعية . هل يمكن مثلا تصميم خطة للتنمية تحقق الأهداف الإسلامية وتبنى على موازنة إسلامية للمصلحة على مستوى المجتمع ؟

٤ - لم نر أية محاولة جديده لتبنى مقاييس إسلامية للنمو الاقتصادى يمكن أن تستخدم في التخطيط الاقتصادى وفي تقييم الأداء التنموى للمجتمعات الإسلامية . وقد حاول بعض الكتاب ، مثل د . محمد عفر ، إدخال مقاييس من هذا النوع ولكن المحاولة لازالت في مراحلها الأولى .

٥ - الدراسات التطبيقية التى تعالج تأثير القيم الإسلامية على عملية التنمية الاقتصادية تكاد تكون معدومة من الدراسات المعاصرة . إن المقولة التى تردد كثيرا في الغرب هي أن القيم الإسلامية متناقضة مع متطلبات النمو الاقتصادى ولذلك فإن المجتمعات الإسلامية تواجه خيارا صعبا بين الالتزام بتلك القيم وبين تحقيق نجاح في مساعى التنمية الاقتصادية . هل المجتمعات الإسلامية التى تحقق معدلا أعلى - نسبيا - من النمو الاقتصادى هي أقل المجتمعات التزاما بالمبادئ الإسلامية أم العكس هو الصحيح ؟

٦ - مع أن جميع الكتاب يتفقون على الدور الإيجابى لتدخل الحكومة في الاقتصاد لغرض تحفيز حركات النمو الاقتصادى لم نر أية معالجة دقيقة للسياسات الحكومية المناسبة في هذا المجال . وفيما عدا الدعوة لضرورة ضمان حد أدنى من المعيشة لجميع أفراد المجتمع لم نطلع على أية اقتراحات محددة للسياسة العامة في المجالات الاقتصادية الأخرى .

ثانيا : المواقف التى يتفق عليها أكثر الكتاب بحيث يمكن اعتبارها جزءا من علم إسلامى للتنمية الاقتصادية :

- ١ - يتفق جميع الكتاب على أن الإسلام بشكل عام يحث على تحقيق التنمية الاقتصادية التى يعدها الجميع إنجازا خيرا وهدفا مقبولا للمجتمع الإسلامى ، ويرون أن القيم والمبادئ الإسلامية تشكل حوافز إيجابية على مستوى الفرد والجماعة لدعم عملية النمو الاقتصادى .
- ٢ - يتفق أكثر الكتاب على عدم قبول متوسط الناتج الفردى الحقيقى كمقياس للتنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامى .

٣ - يركز جميع الكتاب بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أهمية العدالة في توزيع الدخل وأنها ربما تكون أكثر أهمية من تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي . وهناك اهتمام خاص لدى مجموعة من الكتاب بفكرة ضمان حد الكفاية واستراتيجية توفير الحاجات الإنسانية كسياسات عملية للوصول إلى ذلك الهدف .

٤ - إن للدولة في نظر الكتاب دورا مهما في دفع عملية النمو الاقتصادي ولذلك فإن تدخلها في الاقتصاد أمر مقبول إسلاميا ولكن الجميع يتفق على أن ضمان حد أدنى من الحرية للعمل والتحرك الفردي في مجال الاقتصاد يأتي في الرتبة الأولى من الأهمية في السياسة الاقتصادية .

م - قائمة ببليوغرافية

١ - أحمد ، خورشيد
التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي - ترجمة د. رفيع المصري - مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، العدد ٢ المجلد ٢ ، عام ١٩٨٥ م ، ص ٤٥ - ٦٥
(ونشير إليه في الاستعراض باسم خورشيد)

٢ - أحمد ، خورشيد
استراتيجية التنمية من مفهوم إسلامي ، في كتاب الإسلام والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، البعد الاجتماعي . ص ١٣٥ - ١٥١ ، تونس ، دار سراس للنشر ١٩٨٠ م .
(ونشير إليه في الاستعراض باسم خورشيد)

٣ - أحمد ، عبد الرحمن يسري
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام ، الأسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة - سنة ، بدون .
(ونشير إليه في الاستعراض باسم يسري)

٤ - أحمد ، عبد الرحمن يسري
العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية . دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، جدة مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٥ م ، ص ٢٦٥ - ٣١٤

- ٥ - إسحاق ، خالد محمد
« الرؤية الإسلامية للنشاط الاقتصادي والتنمية » ، مجلة المسلم المعاصر العدد ٢٢ ، أبريل ١٩٨٠ م ، ص ٧٣ - ٩٠ .
- ٦ - إسحاق ، خالد محمد
« الرؤية الإسلامية للنشاط الاقتصادي والتنمية » ، مجلة المسلم المعاصر العدد ٢٣ يوليو ١٩٨٠ م ، ص ٦٤ - ٨٤ .
- ٧ - استروى ، جاك
الإسلام والتنمية الاقتصادية ، تعريف د. نبيل صبحي الطويل ، دمشق ، دار الفكر ، سنة ، بدون .
- ٨ - نجيت ، علي خضر
التمويل الداخلي للتنمية الاقتصادية في الإسلام ، جدة ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٥ هـ .
- ٩ - بدر ، د. عبد المنعم محمد
« الإسلام والتنمية » ، مجلة المسلم المعاصر ، عدد ٢٩ يناير ١٩٨٢ م ، ص ١٤٣ - ١٥٠ .
- ١٠ - الجندى ، د. محمد الشحات
قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقهاء الإسلامى : القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ م .
- ١١ - دنيا ، شوق أحمد
الإسلام والتنمية الاقتصادية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ م .
- ١٢ - دنيا ، شوق أحمد
تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامى ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٤ م .
- ١٣ - الروى ، د. ربيع محمود
« المنهج الإسلامى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، في مجلة الدراسات التجارية والإسلامية ، القاهرة ، مركز صالح عبد الله كامل للدراسات التجارية والإسلامية . عدد ٣ السنة الأولى يوليو ١٩٨٤ م .
- ١٤ - الصدر ، محمد باقر
اقتصادنا ، بيروت ، دار التعاون للمطبوعات ١٩٨٦ م .
- ١٥ - الطحاوى ، د. إبراهيم
الاقتصاد الإسلامى مذهباً ونظاماً ، دراسة مقارنة ، الجزء الثانى ، القاهرة ، مجمع الحو

الإسلامية ، ١٩٧٤ م .

١٦ - عابد ، عبد الله عبد العزيز

« مفهوم الحاجات في الإسلام وأثره على النمو الاقتصادي » ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٥ م .

١٧ - عبد المنان ، د . محمد

الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، المكتب العربي الحديث ، السنة بدون

١٨ - عجوة ، د . عاطف

مفهوم التنمية الاقتصادية والفكر الاقتصادي الإسلامي ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، جدة
مركز البحوث والتنمية ، جامعة الملك عبد العزيز العدد ١٧ شعبان ١٤٠٣ هـ مايو
١٩٨٣ م ، ص ١ - ٢٣ .

١٩ - العناني ، د . حسن

« التنمية الذاتية والمسئولية في الإسلام » ، القاهرة ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ،
سنة ، بدون .

٢٠ - عفر ، د . محمد عبد المنعم

التخطيط والتنمية في الإسلام ، جدة ، دار البيان العربي ١٩٨٥ م .

٢١ - العوضي ، د . رفعت السيد

منهج الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، الاتحاد الدولي للبنوك
الإسلامية ، سنة بدون .

٢٢ - الفاسي ، الشيخ علل

الإسلام ومتطلبات التنمية في مجتمع اليوم ، وهران ، ملتقى الفكر الإسلامي ١٩٧١ م

٢٣ - الفنجري ، د . محمد شوقي

المذهب الاقتصادي في الإسلام ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الإسلامي
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ١٩٨٠ ، ص ٧٢ - ١٣١ .

٢٤ - الفنجري ، د . محمد شوقي

« الإسلام والمشكلة الاقتصادية » ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، السنة بدون .

٢٥ - المبارك ، الشيخ محمد

تدخل الدولة الاقتصادي في الإسلام ، في كتاب ، الاقتصاد الإسلامي « بحوث مختارة من
المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي » جدة ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ١٤٠٠ هـ .

- ٢٦- المصرى ، عبد السميع
« عدالة توزيع الثروة في الإسلام » ، القاهرة مكتبة وهبة ، ١٩٨٦ م .
- ٢٧- مالك بن نبي .
المسلم في عالم الاقتصاد ، بيروت ، دار الشروق ١٩٧٤ م
- ٢٨- يوسف ، د. يوسف إبراهيم
استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ، القاهرة الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية
١٩٨١ م .

* * *